

## بيان مشترك

### تدمير الترسانة الكيماوية السورية في قلب البحر يهدد سلامة البحر الأبيض المتوسط

تدمير مخزون الأسلحة الكيماوية السورية في قلب البحر الأبيض المتوسط قد يبدأ في كل يوم، في منطقة تقع بين كريت وصقلية. تحمل هذه العملية في طياتها مخاطر كارثية قد تنجم عن سكب أطنان من النفايات السامة في قلب البحر المتوسط، وتخلق تهديدا مرعبا على البيئة وعلى الصحة العامة. رفضت العديد من الدول (نحو: ألمانيا؛ فرنسا؛ النرويج؛ ألبانيا) التي تملك المرافق الضرورية للتعامل مع نفايات خطرة من هذا النوع القيام بتدمير هذه الأسلحة الكيماوية على أراضيها، نظرا لانعدام البنية التحتية. على الرغم من ذلك، فإن إبادة هذه الأسلحة في مياه البحر الدولية أصبحت تُعتبر الآن خيارا آمنا، حيث السيطرة تكاد تكون مستحيلة.

بحسب الاتفاقيات الدولية المتبادلة، يُحظر إلقاء النفايات الخطرة في البحر، لكن قد يُسمح القيام بذلك لسفن حربية حصلت على إعفاء بحسب معاهدات الأمم المتحدة، مما يشكل معيارا مزدوجا جرى غض الطرف عنه من قبل الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، لم توقع الولايات المتحدة على "اتفاقية بازل" للإشراف على حركة النفايات الخطيرة العابرة للحدود والتخلص منها"، مما يطرح سؤالا حول توافر الغطاء القانوني لعملية الشحن، اللهم إلا إذا جرى ذلك داخل قاعدة عسكرية أمريكية. يجب على الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي (الذي يمول جزءا من هذه العملية) أن يتدخلوا على نحو فوري بغية العثور على سبل تخلص آمنة على اليابسة، ويجب عليهما كذلك إعادة النظر في جميع مخططات إبادة الأسلحة الكيماوية الخطيرة التي تستخدم تكنولوجيات حديثة (لم تجرب سابقا)، على نطاق واسع ينطوي على مخاطر تسميم البحر الأبيض المتوسط.

على الرغم من الضمانات التي قدمتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية (OPCW) حول سلامة وأمن النظام الذي سيستخدم في الإبادة، فإن القلق يساور الكثير من الخبراء في جميع مناطق حوض المتوسط والاتحاد الأوروبي، بسبب المخاطر التي تنطوي عليها عملية الإبادة المعقدة التي تُنفذ كتجربة أولى في منطقة بحرية تتميز بعدم الاستقرار، حيث يُفترض أن تستمر هذه العملية لمدة 20 يوما في ظروف مناخية شتوية غير مواتية. لم يمض على تطوير النظام المستخدم للإبادة (ويسمى: Hydrolysis Deployable Field System) أكثر من عام واحد، حيث يقوم باستخدام كميات كبيرة من الوسائط الكيماوية لإبطال مفعول الأسلحة، لكن هذه العملية تنتج كميات كبيرة من النفايات المعروفة بتدققها. جرى تركيب النظام (والأجهزة المرافقة) على السفينة الحربية الأمريكية "MV Cape Ray" ولم يجرب سوى

مرة واحدة على أحد القوارب، حيث أبطل مفعول كميّة ضئيلة من الأسلحة الكيماويّة. كلّ هذا في مقابل الكميّة الضخمة من الأسلحة الكيماويّة السوريّة التي تنبغي إبادتها، والتي تبلغ أكثر من 700 طنّ. علاوة على ذلك، إنّ سفينة MV Cape Ray قد صُمّمت في الأصل لنقل الأغذية والتجهيزات قبل أكثر من 36 عامًا. تجدر الإشارة، في هذا السياق، أنّ السفن الحربيّة تخرج -في المعتاد- من الخدمة بعد مضيّ 30 عامًا على صنعها. إلى ذلك، هذه السفينة ليست مقسّمة إلى مقصورات، ولا تضمّ سوى هيكل واحد، ممّا يجعلها غير ملائمة لعمليّة يرتفع فيها احتمال خطورة حصول الحوادث. بالإضافة إلى ذلك، نتائج الإغراق المحتمل (عرضياً كان أم متعمّداً) لنفايات صلبة أو سائلة تنتج خلال عمليّة الإبادة مقلقة إلى مدى بعيد، لا سيّما بسبب خطر انتشارها في محيط البحر المتوسّط عبر تيارات بحريّة قويّة.

ويحدّد د. غيداراكوس، الأستاذ في مختبر إدارة النفايات السامة والخطيرة في جامعة كريت: "إنّه أمر غير مقبول أن يستوجب استصدار تصريح إقامة مصنع بسيط لصرف المياه العادمة إجراء مشاورات عامّة واستدعاء تقديرات مفصّلة حول التأثيرات البيئيّة لهذا الأمر، بينما يجري تنفيذ عمليّات ضخمة للتعامل مع النفايات الكيماويّة بواسطة إجراءات متسرّعة وغير واضحة، ومن خلال إبلاغ السلطات الوطنيّة عبر وسائل الإعلام".

أثيرت كذلك أسئلة حول اختيار موقع تنفيذ العمليّة: لماذا يجب على السفينة التي تحمل الأسلحة أن تبحر لمسافة تزيد عن 1,000 ميل من سوريا إلى إيطاليا، وإلى منطقة تشكّل الرقابة فيها أمراً يكاد يكون مستحيلاً، بينما كان بالإمكان البقاء في المياه الدوليّة خارج سوريا؟ لماذا تنفّذ العمليّة فوق أحد أعمق الأخاديد البحريّة في المتوسّط، في منطقة تتميز بتيّارات مائيّة قويّة وتاريخ حافل بعمليّات سكب غير شرعيّة للنفايات النوويّة والسامة، ممّا يضيف مزيداً من التعقيد على أيّ محاولة لإثبات الآثار البيئيّة التي قد تترتّب عن ذلك.

اختيار الموقع لم يكن بمحض الصدفة. الكثير من دول حوض المتوسّط تعاني في هذه الأيام من أزمة اقتصادية حادة ومن عدم استقرار سياسيّ، ممّا يمنع معارضة العمليّة من قِبَل أكثر الدول تضرراً منها. منظمّة حظر الأسلحة الكيماويّة، وهي المسؤولة عن هذه العمليّة، تستغلّ هذه الظروف وتحوّل البحر الأبيض المتوسّط إلى مكبّ للنفايات السامة. هذا الأمر غير مقبول بتاتاً، وعلى المجتمع الدوليّ أن يستنكره بأقصى عبارات الاستنكار.

لا وقت للتلكؤ! علينا أن نردّ على نحو فوريّ، فعمليّة الإبادة في البحر قد تبدأ في كلّ يوم. المجتمع المدنيّ وعلماء اختصاصيّون يطالبون باتّخاذ خطوات فوريّة من قِبَل الاتّحاد الأوروبيّ والأمم المتّحدة وسلطات اليونان وإيطاليا وقبرص، ودول ساحليّة أخرى. يجب إلغاء عمليّة الإبادة في عرض البحر، والعثور عوضاً عن ذلك على بديل بريّ آمن وملائم، في موقع يُمكن من احتواء المخاطر، وفي بيئة تخضع للسيطرة، وحيث يمكن تنفيذ متابعة للتلوّث المحتمل. يجب استخدام جميع الوسائل لمنع تدمير المنظومات الإيكولوجيّة المتوسّطيّة الحساسة للغاية وتلويث مصادرها.

سيُدْرَج لوغو المنظّمات الموقّعة وأسماء العلماء المستقلّين في القائمة أدناه: